بسمة وطن

فلسطيمانية

rUN eeF b

■ ذكرت مجلة العرب الأمريكية- على موقعها الالكتروني يوم الخميس الماضي-أن فتاة بريطانية من أصل فلسطيني قررت فسخ خطبتها من شاب يمني بريطاني بعد أن كانا على موعد لعقد القران وإقامة حفل الزفاف في أغسطس المقبل، وذلك بعد أن اكتشفت أن خطيبها اليمني لديه ميول الى دعاة الانفصال.

وذكر التقرير الاخباري أن الفتاة الفلسطينية نضال مصطفى أبو الأحرار «٢٤ عاماً» تراجعت عن قرار زواجها من شاب يمني عمره «٢٦ عاماً» رغم أن عائلة الفتاة رحبت في البداية بتلك الخطبة نظراً لما يربط الشعبين اليمني والفلسطيني من أواصر أخوة وعلاقات وثيقة واحترام وشيج، وكذا تبادل الاحترام بين الأسرتين العربيتين في المهجر البريطاني.

وحسب المجلة فإنه ترتب على تراجع الفتاة إعلان أهلها عدم الموافقة على زواج ابنتهم الوحيدة من الشاب اليمني نزولاً عند رغبتها بعد أن اتخذت موقفاً سلبياً من والدة الشاب اليمني التي كانت تتحدث معها هاتفياً عن حادثة قتل ثلاثة يمنيين من أسرة واحدة وشنق آخر في إحدى المحافظات اليمنية «لحج»، وأن الفتاة استاءت من والدة خطيبها حيث لم تلمس الفتاة من حديثها أية ردة فعل وأي معانٍ للحزن والقلق من الحادث.. ووفقاً للمجلة فإن الفتاة تراجعت عن الارتباط بالشاب بعد أن اكتشفت أنه من مؤيدي الانفصال.. وقالت: إنها تفضّل أن تبقى عازبة طوال حياتها على أن تتزوج من انفصالي أو شخص يدعو الى تقسيم وطنه وشعبه.

والحقيقة أنني حرصت أن أسرد القصة رغم طولها، لأن الخبر يحكي عن نفسه ويكشف كل شيء بدون تعليق ويقدم دروساً لم يستوعبها يمنيون.. كما أن الفتاة الفلسطينية وجهت صفعة قوية لذلك الشاب الانفصالي وأخبرته ضمنياً أنه لا يشرفها- كفتاة فلسطينية لم تنسَ وهي في المهجر قضية شعبها العادلة وقضايا أمتها.. أن تتزوج منه، وأن من الأفضل له أن يرتبط بفتاة صهيونية أو جاسوسة اسرائيلية.. كون الطيور على أشكالها تقع «والمتآمرون للمتآمرات».بل والأدهى من ذلك أنها ستكون جريمة أن يتزوج ذلك الذي يؤيد الانفصال ويدعو الى تقسيم وطنه وشعبه من فتاة اسمها «نضال» واسم عائلتها أو لقبها «أبو الأحرار».. فتاة لا تعني بريطانيا بالنسبة لها «الهايد بارك» أو العمالة أو الأموال المدنسة وإنما تعني لها «بلد الشتات» وتنتظر كما غيرها من الفلسطينيين حق العودة.

هذه هي النخوة العربية وهذه هي الرجولة الحقيقية التي تفوق وتسمو فوق كل رجولة فسيولوجية.. عاشت نضال وعاشت عائلتها أبو الأحرار وعاشت فلسطين، وعاشت اليمن الموحدة الى أبد الآبدين.□

alhayagim@gmail.com

لنستفد من عظات التاريخ

د.علي مطهر العثربي

▹ أثبتت الأحداث التاريخية التي مر بها اليمن أن اليمنيين كانوا ومازالوا دعاة سلام وحرية ينطلقون من إرث حضاري مليء بالقيم الانسانية التي أسهمت بشكل إيجابي في بناء الحضارة الانسانية عبر مختلف العصور، ولعل من هذه القيم التي أرسى اليمنيون تقاليدها الديمقراطية والحرية، حيث سجل التاريخ الأنموذج الفريد لممارسة الديمقراطية في اليمن قبل آلاف السنين، وقامت الحضارة اليمنية القديمة على هذا الأساس سواء في الدولة المعينية أو السبئية أو الحميرية، بل أن سيادة الدولة المركزية عبر التاريخ لم تتم الا في ظل الديمقراطية والحرية.. وقد سجل ذلك القرآن الكريم عند حكم اليمن امرأة جعلت من الشورى «الديمقراطية» وسيلتها لتثبيت دعائم الحكم وتوطيد أركانه.. حيث قال تعالى: «قالت يا أيها الملأ إني ألقي إليَّ كتابٌ كريمٌ» صدق الله العظيم.

فعندما تسلمت الرسالة عبر أول سفير دبلوماسي (الهدهد) لم تنفرد باتخاذ القرار وإنما جمعت حكام الولايات وأعضاء المجالس المحلية في تلك الولايات والأقاليم وطرحت الأمر للتشاور.. حيث قال تعالى على لسانها : «قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون» صدق الله العظيم، وهنا تعالوا نلاحظ جميعاً كيفية اتخاذ القرار في تلك الحضارة الانسانية، فقد طرح الأمر للمناقشة والمداولة وإبداء الرأي وتقليب الآراء وطرح البدائل ودراسة النتائج المتوقعة وتحديد الآثار التي قد تحدث جراء اتخاذ أي من البدائل المطروحة من المجلس الأعلى لاتخاذ القرارات المصيرية، فبعد أن قلّب أصحاب الحل والعقد الآراء وصلوا الى أصوبها وأكثرها نفعاً للأمة.. قال تعالى: «قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين» صدق الله العظيم، وفوضوا الملكة باتخاذ القرار المناسب، وهنا تجلت عظمة الحكمة اليمانية التي نفخر بها دائماً، حيث اتخذت الملكة جملة من التدابير السياسية والدبلوماسية.. قال تعالى على لسانها: «وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بمِ يرجع المرسلون» صدق الله العظيم، وكانت هذه الدبلوماسية بمثابة الاختبار العملي لسبر أغوار مصدر القوة التي يتمتع بها نبي الله سليمان عليه السلام وأوضحت الملكة لقومها بالقول: إن كان ملكاً ويرغب في التوسع وتقوده أهواؤه الى المزيد من التسلط والسيطرة على الآخرين فسيقبل الهدية ويطمع في غيرها، وإن كان مصدر القوة التي يتمتع بها من عند الله فسيرفض الهدية وينطلق لتنفيذ أمر الله.

وكانت دبلوماسية الملكة اليمنية قد عبرت عن عظمة الحكمة، حيث أن نبي الله سليمان قد رد بقول الله تعالى: «فلما جاء سليمان قال أتمدونني بمال فما آتاني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون» صدق الله العظيم، وبعث رسالة شفوية مع من حمل إليه الهدية بقول الله تعالى: «ارجع إليهم فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة وهم صاغرون» صدق الله العظيم، عندها عرضت الملكة الأمر على المجلس الاعلى لاتخاذ القرارات المصيرية وكان إجماع الأمة على اتخاذ البديل الاصوب والانفع وهو الدخول في السلم كافة، والأكثر من ذلك تبنى اليمنيون دعوة نبي الله سليمان عليه السلام ودافعوا عنها لأنها دعوة حق جمعت بين الحرية والشورى التي ينشدها اليمنيون.

ولئن كان القرآن الكريم والتاريخ القديم قد ساقا هذا الأنموذج الانساني العظيم في الحضارة اليمنية القديمة ليبرهن على عظمة اليمنيين وإسهامهم في صنع الحضارة وسعيهم لمد جسور المحبة والسلام وصنع الثقة بين أبناء الانسانية فإنهما قد ساقا كذلك مثالاً لانهيار الحضارة وتفكك الأمة عندما ينفرد الحاكم بالقرار وتميل بعض القوى السياسية الى تحقيق مصالحها الآنية والضيقة على حساب الإرادة الكلية للشعب.. وهو ما حدث في أواخر عهد الدولة الحميرية في عهد الملك ذو نواس الحميري الذي مال إلى آرائه الفردية وبعض الآراء التي لم تحدث توازناً بين رغبات الأمة ومصالحها جمعاء.. فأخذ الآخرون مأخذاً شديداً على الملك وتفرقوا من حوله وتخاذلوا عن إبداء النصح ووضع البدائل المناسبة لتحقيق الصالح العام.. غير أن هؤلاء مالوا الى منافعهم الخاصة التي رأوا أنها لم تتحقق وكأن حالهم قد قال في ذلك الحين «عليّ وعلى أعدائي»، بل وتداعى الحاقدون على اليمن وحضارته الانسانية واستغلوا ذلك الخلاف استغلالاً قذراً أتى التاريخ المعاصر بأمثاله في العراق حالياً وفي الصومال واستقووا بالعدو الخارجي ومكنوه في ذلك الحين من استعمار اليمن لأول مرة في تاريخ البشرية والحضارة اليمنية العظمى، الأمر الذي أدى الى انهيار كامل للدولة اليمنية الثالثة وتفرق اليمنيون في بقاع الارض، ثم جاء الملك الحميري سيف بن ذي يزن وبذل جهداً عظيماً سجل له التاريخ، حيث طهر اليمن من الوجود الاستعماري وأعاد لحمته، ثم جاء الاسلام وكان ما كان من القوة والضعف، ثم الدويلات المتناحرة والمتقاتلة التي ظهرت في اليمن أواخر تلك المرحلة ودخول الاستعمار البريطاني ١٨٣٨م الى الشريط الساحلي لجنوب البلاد.

إن التاريخ السياسي لليمن قد قدم نماذج من نظام الحكم الذي تمكن فيه اليمنيون من التوحد، ولعلنا اليوم في النموذج الرابع الذي يقوده المواطن علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ،الذي بزغ نجمه في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وأتى الى حكم البلاد عبر الشورى والديمقراطية التي أرسى تقاليدها وقدم أنموذجاً رائعاً للتنافس الشريف والاحتكام الى صندوق الاقتراع الحر المباشر الذي عبر عن الرضا والقبول بما اختاره ممثلو الارادة الكلية للشعب في الـ١٧ من يوليو ١٩٧٨م.

وقد تمكن هذا القائد الفذ الذي امتلك زمام الحكمة اليمانية من إعادة تحقيق وحدة اليمن والأمجاد الغابرة وقضى على الهوان والذل الذي عانيناه قروناً طويلة ذقنا فيها ويلات الحروب والشتات والتمزق والتآمر وسفك الدماء حتى جاء هذا القائد الذي استحق بجدارة أن يكون رمزاً وطنياً وقومياً وذلك حقه وليس فيه تملق أو مجاملة.. بل تاريخ نسجله للأجيال لتعرف سجل الرجل الناصع بالوفاء للشعب ،لأنه جاء بقلب مفتوح للحوار والقبول بالرأي والرأي الآخر، ولذلك تمكن من صنع المنجزات العظام ومازال قلبه وعقله مفتوحين للجميع ومنهجه الحوار، إلا أننا -للأسف- نجد أن بعض القوى المعارضة التي غلبت مصالحها الخاصة والشخصية على المصالح العليا للوطن، قد بدأت تسير في طريق أعوج ونفق مظلم، بل وصل الامر ببعضهم الى الاستقواء بالعدو الخارجي ظناً منه بأن التاريخ يعيد نفسه وأن الشعب سيقبل المستعمر من جديد.. دون أن يدرك أولئك النفر العاجزون عن تقديم الرؤى الوطنية المفيدة في استكمال بناء الدولة الحديثة بأن يمن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م لن يقبل الا بمن ينطلق من الشعب والى الشعب، وسيفوت الفرصة على دعاة الردة وأعوانهم ومثيري الفتن ومنظريهم الذين - للأسف- استخدموا علمهم لإثارة الفتنة وتزيين المنكر، وصنع الجريمة وحبك المؤامرات على الأمة ومقدراتها، وليعلم الجميع بأن اليمن يرتقي اليوم السلم الحضاري الانساني ومن المستحيل أن يعود الى الخلف، وليدرك الجميع بأن نصر الله حليف الشرفاء المخلصين له ثم للوطن -بإذن الله.□

النظر في الحاضر من زوايا الماضي

ناصر محمد العطاره

■ تتعالى هذه الأيام أصوات النشاز -أعوان الشيطان - مرددةً العبارات النكراء على أبناء شعبنا وعلى الناس العقلاء في كافة أرجاء المعمورة.. وهذا ليس بجديد فالباطل والشر هما ضد الحق والخير منذ خلق الله أبانا آدم عليه السلام.. وخروج ابليس عن طاعة أوامر الله برفضه السجود لآدم.. وحمله الحسد والكراهية وتوعده بإغواء آدم عليه السلام واحفاده أجمعين إلاّ عباد الله المخلصين.. وتحقق ذلك منذ الأيام الأولى للبشرية بإغواء سيدنا آدم وأمنا حواء حتى أكلا من الشجرة التي حرم الله عليهما أكلها، وكانت العاقبة اخراجهما من الجنة.. ثم فتن بين ابنيهما هابيل وقابيل حتى تحققت نتائجها بإزهاق النفس وإهدار حق العيش والحياة.

وتوالت الأحداث والفتن يوماً بعد يوم وجيلاً بعد جيل ورغم إرسال الله للرسل والأنبياء وانزال الوحي عليهم بالكتب السماوية وتأييدهم بالمعجزات وإهلاك الأقوام والأمم التي كذّبت وتكبرت وأفسدت في الأرض وأمثلة ذلك «إغراق قوم نوح، وقوم فرعون، وإهلاك قوم لوط، وقوم عاد وبني اسرائيل والذين استحقوا العقوبات جزاء عنادهم ونكثهم المواثيق والعهود وتحريفهم للكتب السماوية والتقول على الخالق عز وجل والأنبياء والمرسلين بأقاويل لاتليق بمقامهم وافتراء الأكاذيب فمسخهم الله إلى قردة وخنازير».. وما يهمنا جميعاً هنا هو وجوب تحكيم العقل والمنطق والضمير عند التعاطي مع الأنشطة المسعورة والمسمومة التي تنفذ من قبل حفنة مرتزقة وحاقدة على الوطن وأبنائه ودوافعهم لممارسة تلك الأنشطة التي يكتوي الجميع بنيرانها والتي تخلفها فتن التمرد والخروج على الثوابت الوطنية ودعوات الشقاق والكراهية والعنف التي تستهدف النيل من الجسد اليمني الواحد -أرضاً وإنساناً- فالأعمال التي تقترف تستهدف تمزيق اليمن.

ونستطيع القول: إن الحقائق واضحة كالشمس الساطعة في وضح النهار بأن تلك الأنشطة والأعمال لا تخدم الوطن أو اية فئة أو مجموعة من أبنائه كما انها لاتخدم معالجة أي سلبيات واخطاء أو قصور أو اهمال أو تلاعب قد يحدث في أداء بعض أعمال الحكومة وأجهزتها وفقاً للحجج والمبررات التي يتذرع بها الانفصاليون والمفسدون لأنها تشبه مقولة من يقول أن علاج الصداع يكون بقطع الرأس وعلاج أي جرح بقطع الساق أو اليد.. أما النتائج التي لحقت بالشعوب التي تغنت ورددت الهتافات والاستنصار بالشر واعوانه للتخلص من أي اختلالات أو سلبيات..

فالشعب العراقي مثلاً لم يستفد بظهور وانتهاج نظام سياسي بديل ولم يستفد اكراده أو طوائفه بقيام نظام فيدرالي أو غيره.. يتم من خلاله السير وفق المناطقية أو الطائفية أو العرقية والاستئثار بالثروات النفطية والمعدنية من منطقة لأخرى فالثروة تنهب من قبل المستعمر من لبس قميص دعاة الحرية والديمقراطية وتخليص الشعوب من نظام وولاية أبنائها الذين -رغم سلبياتهم- خلفوا خمسين جامعة علمية وصرحاً علمياً والآلاف من المؤسسات والمنشآت التعليمية والصحية والخدمية.

وفي الأخير نأمل ان تتضح الصورة ليتدارك بعض زعماء أحزاب المعارضة الانزلاق والوقوع في مستنقعات التشرذم والصراعات ويدركوا أن بلادنا تختلف عن بقية الشعوب التي وقعت في حبال وشباك مصيدة المروجين للديمقراطية المسيرة لخدمتهم لأن بلادنا انتهجت أحدث الوسائل الديمقراطية التي تمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه عبر التعددية السياسية وإقرار الحقوق والحريات العامة والتي منها ابداء الرأي بالاستفتاء والانتخاب والترشيح للانتخابات العامة والإعراب عن الرأي بكافة الوسائل المتاحة والاعتماد حصرياً على الانتخابات المباشرة لشغل منصب رئيس الجمهورية والسلطات المحلية بالمحافظات والمديريات وانتخاب أعضاء السلطة التشريعية كما تمارس الأحزاب والتنظيمات السياسية والتنظيمات السياسية كافة انشطتها بحرية تامة وكذلك الأمر بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين.. لكن تجاوز السلبيات والاختلالات لايكون بالشكل الذي نشاهده فلايمكن لدولة ذات سيادة وديمقراطية أن يسمح فيها اجراء المقابلات والحورات من قبل فرع حزب بمحافظة ما مع سفير من السفراء المعتمدين في بلادنا لمناقشة ما يسمى بأوضاع تلك المحافظة.. حتى في الدول الفيدرالية والكونفدرالية.. كما أنه لايسمح لحزب ما أو جماعة ما الترويج لأفكار مسمومة وتبرير الأعمال التي تستهدف الوطن ومصالحه أو مخالفة القانون.. بمزاعم ومغالطات واهية.. ومع ذلك فقد آن الأوان لايجاد بيئة مناسبة لعملنا المستقبلي من خلال:

١- سرعة البدء بالحوار بين الأحزاب لمناقشة القضايا التي تم الاتفاق عليها والمتعلقة بإصلاح النظام السياسي والانتخابي فهما الكفيلان بتمكين الشعب من ممارسة حقوقه في تحديد وتسيير كافة شئونه.

٢- التوقف نهائياً عن التسويف وممارسة الأنشطة المؤيدة أو المناصرة لأعمال التمرد والتعالي على القانون وتوظيف الجهود والإمكانات المسخرة لهذه الأنشطة للبحث عن الحقائق والسلبيات والاختلالات في أداء عمل الحكومة وعلى مستوى المركزي المحلي ومعالجتها عن طريق السلطات التي تمثل الشعب -مجلس النواب أو المجالس المحلية- مع حق النقد البناء والهادف وخلق رأي وطني عام يؤمن بالقضايا المصيرية والثوابت الوطنية وبالحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الجميع وسيادة النظام والقانون، فهذا كفيل باختفاء مظاهر الثأر وغيرها من العادات والمظاهر السيئة والضارة بالمجتمع.□

* رئيس الدائرة القانونية

تحية للمهندس العباهي

■ المهندس عبدالكريم العباهي هو أحد القيادات التنفيذية التي تعمل في إطار مصلحة الطرق والجسور كان في منتصف الاسبوع الماضي قد تعرض هو وعدد من زملائه إلى عملية اختطاف من قبل عناصر تخريبية بمنطقة المحفد بمحافظة أبين.

المهندس العباهي وبعد انتشار خبر اختطافه في أوساط زملائه ومحبيه من قبل هذه العناصر الخارجة على القانون بهدف اطلاق سراح سجناء اقارب لها، كان لنا أن قمنا وفي وقت مبكر بمتابعة هذا الاعتداء المؤسف، وكان لنا أيضاً الاتصال هاتفياً به للاستدلال من خلاله على حقيقة ما تم حيث فوجئنا وفي أول مهاتفة منه أن طلب منا وبرجاء شديد ألاّ يتم التعاطي مع قضية اختطافه اعلامياً وكان مبرره الوحيد هو ان الوطن ليس في حاجة الى مزيد من الأخبار التي تسيئ له والى أمنه واستقراره.

رجاء حمل في طياته كل هذه المفردات الوطنية التي ظل المهندس العباهي يوجهها لكل الاعلاميين الذين بادروا بالاتصال به مفضلاً عدم تعاطي الاعلام مع قضيتهم، مؤكداً في الوقت ذاته ان قضيتهم سيتم الوصول الى حل لها بطرق بعيدة عن الاعلام وضوضائه.

وبالرغم من ادراكه فظاعة الموقف الذي يعيشه مع زملائه كرهائن في أيدي الخاطفين، الا أنه فضل أن تحل مشكلتهم وما يحدث لهم بعيداً عن الاعلام ودوشته كما أنهم يخشون قيام البعض من الاعلاميين استغلال محنتهم وتجييرها لخدمة مصالح حزبية.

وحقيقة أن المهندس العباهي وزملاءه ارادوا أن يسجلوا لنا درساً وطنياً خالصاً في الوطنية حيث قرروا أن يوصلوا للجميع منذ اللحظة الاولى لاختطافهم درساً مفاده ان الوطن هو الاهم، وأن غيره لا يمثل قضية مهما كانت كبيرة او صغيرة، كما أنهم منعوا بموقفهم هذا أية محاولة للاستغلال الرخيص لمحنتهم، وكان بإمكانهم أن يتحولوا الى أبطال عبر الوسائل الاعلامية المختلفة لكنهم فضلوا أن يكون الوطن هو البطل الأول والاخير .. متجاوزين في ذلك مصالحهم الذاتية.

يحيى نوري

وخلاصة ان المهندس العباهي وزملاءه الوطنيين الغيورين على وطنهم قدموا بأدائهم وموقفهم الوطني هذه الصورة الكاملة والناصعة للمواطنة المسؤولة المفعمة بكل دلالات الحب والغيرة على الوطن بل والعاشقة لسمعته الطيبة وأمنه واستقراره، كما أننا لا نملك إزاء هذا الموقف الملحمي سوى أن نعبر عن حالة تقديرنا واعتزازنا وإجلالنا لما قاموا به من موقف بطولي تعزز في نهاية المطاف بإطلاق سراحهم في ظروف أمنية طبيعية لكونهم استطاعوا ان يقدموا الدرس العظيم في إدارة أزمتهم بعقلية ثاقبة.. وهو درس ما أحوج الكثيرين للاستفادة منه.

واذا كان هناك من كلمة أخيرة فهي أن المهندس العباهي اتصل بنا هاتفياً ليسجل عميق شكره وامتنانه للوزير المهندس عمر الكرشمي وزير الاشغال على حسن تعاطيه مع قضيتهم وأن يسجل بالتالي شكره وتقديره لكل زملائه الذين ظلوا يتابعون باهتمام كافة التفاصيل حتى تم اطلاق سراحهم.□

الحوار.. حليمة وعادتها القديمة!!

كلام صريح
عبدالله دهيس

■ كان من المفترض- وبموجب الدستور وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء أن تكون الانتخابات لمجلس نواب جديد، قد مضت في ٢٧ أبريل الماضي من العام الحالي ٢٠٠٩م، بعد أن انتهت المدة القانونية- «ست سنوات» للمجلس الحالي المنتخب في ذات التاريخ «٢٧ أبريل» من العام ٢٠٠٣م- إلاّ أن مقتضيات المصلحة الوطنية العليا، قد استوجبت تمديد فترة المجلس الحالي لعامين تاليين، في ضوء «الاتفاق» الموقع بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في المجلس، الذي صادق عليه النواب البرلمانيون بالأغلبية في «٢٤ فبراير» الماضي، مما أفضى إلى تأجيل الانتخابات النيابية حتى العام ٢٠١١م.

كان الهدف من اتفاق تأجيل الانتخابات النيابية هو إتاحة مزيد من الوقت أمام هذه الأحزاب- المؤتمر الشعبي العام- حزب الأغلبية الحاكم، وأحزاب اللقاء المشترك المعارض- لاستئناف مواصلة الحوار المسؤول والجاد في القضايا مثار الخلاف والتقاطعات والتباينات، المتعلقة بالشأن الانتخابي وبالذات حول تعديل قانون الانتخابات وتنقية السجل الانتخابي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.. والتي أرجئ البحث فيها حرصاً -بعد ان ذهب الكثير من الوقت -على أن تمضي انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م «الرئاسية والمحلية» في أجواء وطنية وسياسية ملائمة وطبيعية ومستقرة وآمنة وغير متنافرة، تضمن لجميع الأحزاب السياسية في الساحة فرص المشاركة المتكافئة في الانتخابات وبحضور فاعل- وبالفعل هذا ماتم، حيث شهدت تلك الانتخابات منافسات شديدة ودعاية انتخابية أكثر حماساً.. سادتها الشفافية المطلقة والتعاطي الواضح مع جمهور الناخبين، والتنافس النزيه بين مرشحي المؤتمر والمشترك والأحزاب الأخرى على مقعد الرئاسة ومقاعد المحليات، بصورة لم تكن مسبوقة، فاقت سابقاتها في الانتخابات على هذا الصعيد- منذ ان تم الأخذ بالخيار الوطني الديمقراطي التعددي نهجاً وممارسةً في ميدان التداول السلمي للسلطة، الذي يمر عبر «صناديق الاقتراع» وبشهادة مراقبين محليين ودوليين من منظمات وهيئات مدنية مستقلة- غير حكومية.. معنية بمراقبة الانتخابات بحيادية تامة.

لقد شهدت الفترة التي تلت انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م «الرئاسية والمحلية» وحتى فبراير الماضي قبيل الانتخابات النيابية- جولات عدة من الحوار بين المؤتمر والمشترك لمواصلة البحث في القضايا الخلافية حول الشأن الانتخابي في ضوء «اتفاق المبادئ وضوابط الحوار» الموقع بينهما منذ فترة ما قبل الانتخابات ورغم ان الحوار كان يتعثر حيناً ويتوقف حيناً آخر، إلاّ أنه أثمر عن مشروع التعديلات على قانون الانتخابات والاتفاق على إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، على أن يقوم كل حزب بتسمية أعضائه فيها لكن - للأسف الشديد- اتجهت أحزاب المشترك كعادتها إلى أسلوب المماحكات والتلكؤات واختلاق الأعذار والمبررات واللعب في الوقت الضائع والتلويح بمقاطعة الانتخابات ووضع اشتراطات لا صلة لها بالعملية الانتخابية إذ كانت- كما يبدو تتجه نحو طريق آخر لابتزاز الحزب الحاكم وجرّه إلى لعبة التقاسم والصفقات، بدلاً من صناديق الاقتراع مما كان سبباً في تعطيل كل ما تم الاتفاق عليه طيلة الفترة المذكورة بهذا الشأن، وفي وقت كان فيه مجلس النواب قد اتخذ الإجراءات القانونية على مشروع التعديلات وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، مما أدى إلى تمديد فترة المجلس وبالتالي تأجيل الانتخابات لعامين متتالين، على ان يتم خلالها استئناف مواصلة الحوار لانجاز القضايا المؤجل البت فيها، والخروج برؤية متفق عليها لتطوير النظام الانتخابي..!

يُحسب للمؤتمر الشعبي العام- ورغم كل هذه «الكولسات المشتركاتية»- انه مازال يدعو ويتمسك بالحوار- كخيار لابديل عنه في حل التباينات والخلافات- إلاّ ان اخوتنا في المشترك مازالوا على عادتهم القديمة.. ولم يتحرروا بعد من «نغمة الاشتراطات» التي تستأسر عقولهم، ويأتون بقضايا لا علاقة لها بالحوار، ويصرون على طرحها كشرط يسبق الحوار.. وهي «لعبة مكشوفة» الهدف منها إجهاض دعوات الحاكم للحوار والاصطفاف الوطني والتصالح والتسامح.. وهذا ما نقرأه في رسالتهم الموجهة إلى د. عبدالكريم الإرياني نائب رئيس المؤتمر..

بعد كل هذا ماذا يريد المشتركيون؟! عليهم ان يعوا ان الوقت يمضي، والانتخابات ستمضي في وقتها أيضاً، وليس أمامهم إلاّ الاستجابة للحوار ولكن دون اشتراطات.. وأن يكون حواراً جاداً- بعيداً عن «حوار الطرشان».. وأن تلتقي الأيدي وتصفى النفوس والقلوب ويسود التصالح والتسامح بين الأحزاب وكافة الفعاليات السياسية والاجتماعية، تحت مظلة الدستور والقوانين النافذة والثوابت الوطنية.. وهذا ما أكد عليه فخامة الرئيس في الافتتاحية التي خص بها صحيفة «الثورة» الجمعة الماضية.. والله من وراء القصد..!□

لنكن أصحاب رأي أو لنصمت

بوجيز العبارة مع بليغ الاشارة وفي مقالة لم تتجاوز كلماتها الـ٨٠٠كلمة- على أدنى تقدير- عرض فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر -حفظه الله- ما أداه من أمانة، وما اجترحه من مآثر صبت جميعها في صالح المصلحة العليا للوطن، منذ انتخابه رئيساً لليمن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م الى يومنا هذا، وذلك في مقاله القيّم والمهم الذي خصّ به الزميلة «الثورة» ونشر في عدد يوم الجمعة الفائت.

ولم يكتف فخامته بعرض الحقائق وتسمية الوقائع، بل جعل من خاتمة مقاله هذا خلاصة رأي، ومنطلق مشروع لقرار صنعه ذلك الرأي، ليعلمنا انه ينبغي ان نكون- وأعني حملة الاقلام- اصحاب رأي دائماً، يفضي بعضه - لامحالة -الى مشروع قرار.

وكأني بفخامة الاخ الرئيس يشير على البعض من الزملاء من الكُتاب والمفكرين لأن يتخلصوا من اسلوبية «القطيع في مجاراة الراعي» وان يمتازوا فيما يكتبونه بصناعة الرأي من جوهر ما يسهبون فيه من ايرادهم للحقائق والوقائع التي اذا ما افتقرت الى التحليل العميق والخلاصة المكثفة، فإنها لاتعدو عن كونها مجرد مديح او مجاملة.

علي عمر الصيعري

فكم من كتابات ذبحها البعض من هؤلاء وكم من ندوات عقدت بالأمس القريب، أفاضوا فيها من الاشادة بمناقب فخامته التي بات يعرفها القاصي قبل الداني، واسهب البعض منهم في اجترار مواقف مشرفة واحداث ناصعة خلدها التاريخ السياسي اليمني الحديث لفخامة الاخ الرئيس، ولاتحتاج الى تذكير أحد بها لأنها شواهد لا يتناساها او يتغاضى عنها إلاّ جاحد، او منافق، او في قلبه مرض.

لم يقل لنا هؤلاء بأن «الوطن بحاجة اليوم الى جهود كل ابنائه، وان تسود الجميع لغة المحبة والاخاء والتصالح والتسامح، والابتعاد عن العنف ومناخات التوتر، ونبذ الكراهية والبغضاء، والسمو فوق الصغائر والمصالح الذاتية والآنية» مثلما قاله لنا فخامة الاخ الرئيس في خلاصة مقاله القيم ذاك، بل ان البعض منهم غادرت كتاباتهم لغة المحبة والإخاء، واسهموا في توتير الاجواء ولم يسمُ البعض منهم فوق الصغائر والمصالح الذاتية الآنية الضيقة.

لم أقرأ لهؤلاء - بمن فيهم دكاترة وبروفيسورات - مثلما قرأت لفخامة الاخ الرئيس قوله : «إن على الجميع الاستفادة من تجارب الماضي ودروسه، وفتح صفحة جديدة، والبدء في حوار جاد مسئول تحت قبة مؤسسات الدولة الدستورية من دون أي شروط مسبقة من أي طرف كان»، بل إن بعضهم -وهذا مما يؤسف له - ذهب الى أتهام الآخرين بأنهم وراء التهرب من الجلوس على طاولة الحوار المسئول والمأمول.

ختاماً : إذا أردنا ان نكتب وننشر لمجرد النشر أو كيل المديح او لمجرد الظهور في أعمدة الصفحات الأخيرة لصحفنا وليس لهدف ان نحلل ونستخلص جوهر الحقائق ودروس وعبر الوقائع لكي نصنع منها رأياً ولو متواضعاً ولكن ربما يقدم فكرة في عقول اصحاب القرار الأعلى، فإن علينا ان نكف عن الكتابة عملاً بالقول : «قل خير أو اصمت».. وهذا هو رأي في حد ذاته.□

sayari13@hotmail.com

بوضوح

تلك الرائحة الكريهة

ابن النيل

يبدو أننا بتنا على وجه اليقين أمام ظاهرة إجرامية بالغة الخطورة، حيث لا علاقة لها بأي نوع من أنواع الحراك الذي يتحدثون عنه، ولا علاقة لها كذلك بأي فعل سياسي أو مطلبي متعارف عليه، ذلك أن جريمة على شاكلة تلك التي شهدتها محافظة لحج في الآونة الأخيرة إنما تنبعث منها رائحة أخرى كريهة هي أبعد ما تكون عن كل هذا وذاك.

وأغلب الظن أن تلك القلة القليلة الحاقدة والمشبوهة.. من دعاة التراجع والانكفاء وقد اصطدمت مآربها ومراميها الخبيثة والماكرة بما يمكن اعتباره بمثابة حائط الصد المنيع، ولم يعد بمقدورها اختراق الضمير الجمعي لبني وطننا اليمني، بعد ما أصيبت دعاوى العودة الى الوراء بداء العقم، بفعل افتقارها حيثيات الصلاحية منذ ولادتها في نفوس المرضى من أصحابها، إنما فقدت توازنها.. فباتت تتخبط في تصرفاتها الدنيئة والمغرضة، لدرجة أن ذهبت الى حد محاولتها إعادة انتاج قديمها الرخيص والأسود، حيث القتل على الهوية كما يقولون.

بل إن هذا الذي حدث.. متمثلاً في تبرير الافعال الاجرامية هذه على بشاعتها، بدعوى أن ضحاياها من العناصر المخابراتية على حد تعبيرهم، إنما لايعدو كونه نوعاً من الاستجابة العمياء لإيعاز «العطاس» في مقابلته التلفزيونية إياها، وهو ما سبق وأن كان ومن هم على شاكلته قد سعوا الى ترويجه في سياق مقدماتهم لحرب عام ١٩٩٤م.

إن هؤلاء الأبرياء ممن راحوا ضحية أفعال اجرامية كهذه، دونما ذنب ارتكبوه، إنما هم أحياء عند ربهم يُرزقون، ذلك أنهم شهداء بامتياز، وقد أزهقت أرواحهم الطاهرة على أيدي قتلة وعملاء من بني وطنهم مع الاسف الشديد.. لا أقل إذاً.. من اعتبار هذا الذي حدث بمثابة جرس إنذار مبكر لاينبغي تجاهل دلالة توقيته ومغزاه، وإلاّ فسوف يسجل علينا التاريخ المنصف مهانة تقاعسنا في مواجهة ماقد يترتب على تجاهلنا المتعمد لمخاطر أثره وتأثيره، إن آنياً وإن مستقبلياً.

ولا أقل كذلك من أن نتجاوز سقف مابيننا من خلافات او اختلافات سياسية عابرة، حيث لاسبيل لإنهاء دابر هذه الفتنة المدمرة في غيبة الاصطفاف الوطني الحق، وهو ماينبغي أن يدركه جميعنا قبل فوات الأوان.. وإلى حديث آخر. □

ibnuneel@yahoo.com

اخي المغترب : التامين الاجتماعي حق نص عليه الدستور اليمني واكدته القوانين النافذة فبادر دون تردد بالتسجيل للتأمين على نفسك

مع تحيات العلاقات العامة بالمؤسسة العامة للتأمينات